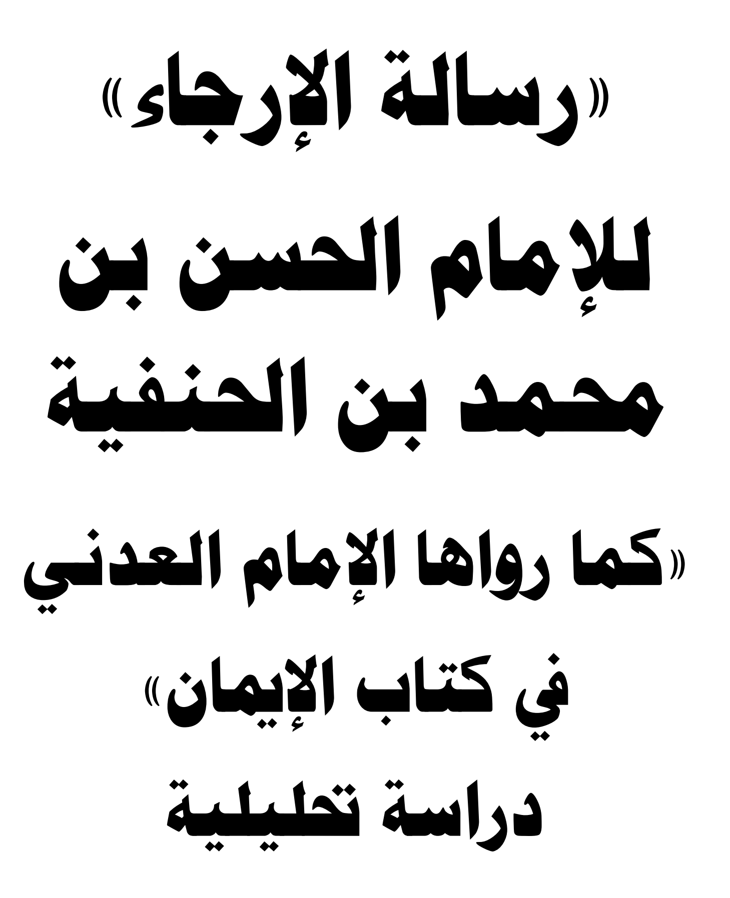


«رسالة الإرجاء»

للإمام الحسن بن محمد بن الحنفية

«كما رواها الإمام العدني في كتاب الإيمان»

دراسة تحليلية

د. محمد بن عبد الله بن محمد العتيبي

عضو هيئة التدريس المنتدب بكلية الشريعة،

جامعة الكويت

ملخص البحث

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإن من الحقوق الواجبة لنبينا محمد ﷺ محبة آل بيته، وبيان حقوقهم، وإبراز فضائلهم وجهادهم وسيرهم، وإن من أبرز جهودهم بيان العقيدة والدفاع عنها، فأئمة أهل البيت كعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات الصفات والقدر، والكتب المشتملة على النقولات الصحيحة مملوءة بذلك.

وإن «رسالة الإرجاء» للإمام الحسن بن محمد بن الحنفية، من الرسائل المهمة، وتتجلى أهميتها فيما يأتي:

١- كونها لأحد أئمة أهل السنة من أهل بيت رسول الله ﷺ.

٢- اشتمالها على مسائل عقدية مهمة، كالأمر بالاعتصام بالكتاب والسنة، والترضي عن أبي بكر وعمر، والإشارة إلى ظهور الخوارج والسبئيين.

٣- ثبوتها بالسند المتصل الصحيح إلى الإمام الحسن بن محمد.

٤- بسبب هذه الرسالة اتهم الحسن بن محمد بالإرجاء! وقيل: إنه أول من تكلم بالإرجاء.

٥- الدفاع عن الصحابة وإبطال القول بأن المرجئة المبتدعة هم امتداد

للصحابة الذين اعتزلوا الفتنة.

ومع هذه الأهمية لهذه الرسالة التي خرجت من نسل أهل بيت رسول الله، إلا أني لم أجد من تناولها بالدراسة، مع الحاجة الماسة لتحقيق مسائلها، وتوضيح الإرجاء المقصود فيها، وهل رجع الحسن بن محمد عن ذلك أو لا؟

۞ ترجمة الإمام الحسن بن محمد ابن الحنفية:

اسمه: هو الإمام الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهَاشِمِيُّ.

تابعي جليل، روى عن: جابر، وابن عباس، وأبيه محمد بن الحنفية. **وروى عنه**: الزهري، وغيره.

ومع هذه المكانة العلمية الجليلة فقد كان جاريًا مجرى السلف في التمسك بالسنة والآثار داعيًا إليها، وفي الوقت نفسه كان من أشد الناس تحذيرًا من البدع وأهلها، ولما خرجت القدرية في زمنه حذَّر منهم وقال: «لا تجالسوا أهل القدر»[١].

الإرجاء في اللغة: يطلق على معنيين[٢]:

الأول: التأخير، يقال: أرجأت الأمر وأرجيته إرجاءً إذا أخرته.

الثاني: الإرجاء بمعنى إعطاء الرجاء؛ أي: ضد اليأس وهو الأمل.

الإرجاء اصطلاحًا: وفي الاصطلاح كانت المرجئة في آخر القرن الأول

---

(١) أخرجه الفريابي في القدر رقم (٢٧٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة رقم (٨٤٧)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٨٢٩)، واللالكائي رقم (١٢٧٨).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٢٣، ١٢٤)، مقاييس اللغة (٢/ ٤٩٥)، تاج العروس (١/ ٢٤٠).

تُطْلَق على فئتين، كما قال الإمام ابن عيينة:

١- قوم أرجأوا عليًّا وعثمان، فقد مضى أولئك.

٢- فأما المرجئة اليوم فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل[١].

ثم أطلق الإرجاء على أصناف أخرى، كالجهمية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكرَّامية القائلين بأن الإيمان هو قول اللسان فقط[٢].

فمصطلح الإرجاء كان يطلق ويراد به أكثر من معنى عند السلف، ثم استقر على المعنى المقصود في مباحث الإيمان.

۞ الإرجاء المنسوب إلى الحسن بن محمد بن الحنفية:

حقيقة هذا الإرجاء تنجلي من خلال النظر في سيرة الحسن، وفي كتابه الذي كتب وبيَّن فيه مقصوده بالإرجاء، فقد جاء في سيرة الحسن أنه كان في حلقة، فتكلموا في علي وعثمان وطلحة والزبير، وأكثروا، والحسن ساكت، ثم تكلم، فقال:

"قد سمعت مقالتكم، ولم أر شيئًا أمثل من أن يُرجأ علي وعثمان وطلحة والزبير، فلا يُتَولوا، ولا يُتبرأ منهم". ثم قام، فما لبث أن كتب الرسالة التي ثبت فيها الإرجاء بعد ذلك[٣]، إذن ليس الإرجاء الذي كان يقول به الحسن هو إرجاء المرجئة في باب الإيمان.

---

(١) انظر: تهذيب الآثار للطبري (٢/ ٦٥٩).

(٢) انظر: القدرية والمرجئة للدكتور ناصر العقل (ص٧٧).

(٣) انظر: تهذيب الكمال للحافظ المزي، تحقيق بشار عواد (٦/ ٣٢١).

وكما هو ظاهر من مضمون الكتاب أنه يبحث فيما جرى بين الصحابة بعد الفتنة، بقتل عثمان -رضوان الله عليهم أجمعين- والحسن هنا يكشف عن رأيه في ذلك، **وأنه يرجئ من دخل في الفتنة إلى الله.**

فهو إذن إرجاء متعلق بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإرجاء أمر المشتركين في الفتنة التي حدثت بعد خلافة الشيخين -أبي بكر وعمر- إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ لا الإرجاء المتعارف عليه، المتعلق بالإيمان وحقيقته.

وبهذا يتبين خبر كتاب الحسن، ويتضح مراده بالإرجاء، ويتضح أن قضية الإرجاء عند الحسن هي: التوقف في الحكم لأحد الفريقين فلا يتولاهما ولا يذمهما، وهذا لا علاقة له البتة بالإرجاء من حيث كونه نعتًا على المخالف في مسألة الإيمان، ومع هذا فإن الحسن ندم على ما رقمته يداه وتمنى الموت قبل كتابته، والله المستعان.

وهذه الرسالة ثابتة عن الحسن بن محمد بن الحنفية بلا شك لأمرين:

١- أنه قد رواها الحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في كتابه الإيمان بالسند المتصل(١).

٢- وذكرها جمع غفير من أهل العلم: كابن سعد في الطبقات، والخلال في السنة، وعبد الله بن أحمد في السنة، وابن بطة في الإبانة الكبرى، وابن تيمية،

(١) قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة، قال: حدثنا عبد الواحد بن أيمن، قال: كان الحسن بن محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، ثم ذكره. وقد طبع كتاب الإيمان للعدني بتحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، وقال في حكمه على سند هذا الأثر: متصل وهو حسن (ص١٤٩).

والذهبي، وابن كثير، وابن حجر[١].

والذي يظهر أنه كتبها قبل سنة (٨٣هـ)؛ وذلك لأن أباه توفي سنة (٨١هـ)، وعابه على هذا الكتاب، وضربه بعصا حتى شج رأسه.

۞ رجوع الحسن إلى ما أجمع عليه السلف وهو الأمر بالكف عما شجر بين الصحابة:

منهج أهل السنة والجماعة هو الإمساك عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم، والحسن بن محمد بن الحنفية كان قد ذهب إلى التوقف في أمر الفريقين، وإرجاء أمرهما إلى الله، فلا يتولاهما ولا يتبرأ منهما، ثم رجع عن ذلك وتمسك بما أجمع عليه السلف، وهو: ترك ما شجر بين الصحابة، فالسلف مع تركهما لما شجر بين الصحابة ويتولون الجميع، وليس من طريقتهم التوقف في شأن فئة من الصحابة.

ولذا ندم على ما تكلم وكتب في الإرجاء، فقد جاء سائل وقال: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ فقال الحسن: "لو وددت أني كنت مت قبل أن أُخرج هذا الكتاب، أو أضع هذا الكتاب"[٢].

فآخر الأمرين في مذهب الحسن بن محمد هو: تولي جميع الصحابة، وترك ما شجر بينهم.

---

(١) الطبقات (٥/ ٣٢٨)، الخلال (١٣٥٨)، السنة لعبد الله (٦٤٣)، والإبانة الكبرى (١٢٧٥)، التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٢٠).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة ١/ ٣٢٤- ٣٢٥، رقم ٦٦٥، والخلال في السنة ٤/ ١٣٦- ١٣٧، رقم ١٣٥٨، وابن بطة في الإبانة الكبرى ٢/ ٩٠٤، رقم ١٢٦٨.

وبهذا يتبين الفرق بين قول الحسن وموقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة، فإن قول الحسن الأول هو التوقف في أمر المقتتلين فلا يتولاهما ولا يتبرأ منهما، كما تبين.

أما الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة فإنهم تركوا القتال فقط، ولكن لم يحصل منهم توقف في شأن أحد من الصحابة، بل كانوا يتولون الجميع.

۞ إبطال القول بأن المرجئة المبتدعة هم امتدادٌ للصحابة الذين اعتزلوا الفتنة[1]:

كل من عرف سيرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يعلم يقينًا شأن العمل عندهم، فلقد كان ارتباط الإيمان بالعمل أساسًا في حياة الصحابة وسيرتهم، ولم يكونوا يفرقون بينهما، ولكن عندما برزت فرق الابتداع من المرجئة والجهمية وخاضت بأهوائها حصلت تلك المقالات.

وفي بيان موقف الصحابة من الإرجاء ومخالفة المرجئة لهم قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة **وأقوال الصحابة** والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع"[2].

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من

---

(١) هذه المسألة رأيت من المناسب ذكرها في هذا الموطن دفاعًا عن الصحابة، ولأن المخالفين ألصقوا هذه التهمة بالصحابة الذين اعتزلوا الفتنة.

(٢) كتاب الإيمان لابن تيمية بتحقيق وتعليق الشيخ الألباني، ص١١٣- ١١٤.

علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان"(١).

ولكن مما يفاجئنا عند حديثنا عن المرجئة ونشأة فرقها هو مزاعم فرق الابتداع، ومن تابعهم من المعاصرين، الذين حاولوا إلصاق هذه البدعة الضالة بالصحابة الكرام، الذين اعتزلوا أحداث الفتنة الأولى، وقالوا: إن هؤلاء الصحابة الأبرار هم نواة المرجئة المبتدعة، فيما بعد، وهذا الباطل لا تؤيده المواقف المأثورة عن هؤلاء الصحابة الكرام، ولكن هذه المزاعم الباطلة هي من التضليل الذي مارسته فرق الابتداع، ومناصروها، قديمًا وحديثًا؛ وذلك لترويج مبتدعاتهما الضالة، أو للطعن في الصحابة الأبرار؛ كما قال علماء الرافضة، ومن تابعهم.

سائلًا المولى التوفيق في الدنيا والآخرة، والحمد لله رب العالمين

مقدِّمُه/ د. محمد بن عبدالله العتيبي

m-a-1981@hotmail.com



---

(١) شرح السنة للبغوي ١ / ٣٨، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[2]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا * يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد:

فإنَّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار[4].

---

(١) سورة آل عمران (آية: ١٠٢).

(٢) سورة النساء (آية: ١).

(٣) سورة الأحزاب (آية: ٧٠-٧١).

(٤) هذه المقدمة تسمى بخطبة الحاجة، وكان النبي ﷺ يخطب بها في المجامع والمناسبات. وحديثها أخرجه أبو داود (١/ ٣٣١)، والنسائي (١/ ٢٠٨)، والحاكم (٢/ ١٨٢- ١٨٣)، والطيالسي (٣٣٨)، وأحمد (٣٧٢٠)، والبيهقي في سننه (٧/ ١٤٦) كلهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أما بعد؛ فإن «رسالة الإرجاء» للإمام الحسن بن محمد بن الحنفية، من الرسائل المهمة، وتتجلى أهميتها فيما يأتي:

١- كونها لأحد أئمة أهل السنة من أهل بيت رسول الله ﷺ.

٢- اشتمالها على مسائل عقدية مهمة، كالأمر بالاعتصام بالكتاب والسنة، والترضي عن أبي بكر وعمر، والإشارة إلى ظهور الخوارج والسبئيين.

٣- ثبوتها بالسند المتصل الصحيح إلى الإمام الحسن بن محمد.

٤- بسبب هذه الرسالة اتُّهم الحسن بن محمد بالإرجاء، وقيل: إنه أول من تكلم بالإرجاء.

٥- الدفاع عن الصحابة وإبطال القول بأن المرجئة المبتدعة هم امتداد للصحابة الذين اعتزلوا الفتنة.

ومع هذه الأهمية لهذه الرسالة التي خرجت من نسل أهل بيت رسول الله، إلا أني لم أجد من تناولها بالدراسة، مع الحاجة الماسة لتحقيق مسائلها، وتوضيح الإرجاء المقصود فيها، وهل رجع الحسن بن محمد عن ذلك أو لا؟

لذا عقدت النية واستعنت بالله في كتابة هذا البحث وجعلت خطته كما يأتي:

المقدمة.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الحسن بن محمد بن الحنفية.

المبحث الثاني: التعريف برسالة الإرجاء.

المبحث الثالث: توثيق رسالة الإرجاء.

المبحث الرابع: نص رسالة الإرجاء.

المبحث الخامس: المسائل العقدية التي تضمنتها رسالة الإرجاء.

ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج، ثم ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع، والفهارس.

وقد راعيت فيه قواعد البحث العلمي ومنهجيته على وجه العموم، والمنهج التحليلي على وجه الخصوص.



المبحث الأول

ترجمة الإمام الحسن بن محمد ابن الحنفية

اسمه: هو الإمام الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهَاشِمِيُّ، والحنفية لقب أم والده[١].

كنيته ومكانته: أبو محمد، وأخو أبي هاشم عبد الله، وكان الحسن هو المقدم في الهيئة والفضل.

وأمه: جمال بنت قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف بن قصي[٢].

تابعي جليل، روى عن: جابر، وابن عباس، وأبيه محمد بن الحنفية، وسلمة بن الأكوع، وأبي سعيد الخدري، وعبيد الله بن أبي رافع.

روى عنه: الزهري، وعمرو بن دينار، وموسى بن عبيدة، وأبو سعد البقال، وآخرون.

كان قريبًا من الصحابة، حريصًا على نهل العلم عنهم، جادًا في تحمل الحديث وأدائه، لذا اشتهرت روايته للحديث، ليس هذا فحسب؛ بل يعد عالمًا

---

(١) انظر ترجمته: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٨)، طبقات خليفة (١/ ٥٩٩)، تاريخ البخاري ٢/ ٣٠٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٤٣، الجرح والتعديل القسم الثاني من المجلد الأول (٣٥)، طبقات الفقهاء للشيرازي (٦٣)، تاريخ ابن عساكر (٤/ ٢٩٦)، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الأول (١٦٠)، تهذيب الكمال (٢٨٠)، تاريخ الإسلام (٣/ ٣٥٧)، العبر (١/ ١٢٢)، تذهيب التهذيب (١/ ١٤٥)، البداية والنهاية (٩/ ١٤٠ و١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢٠)، النجوم الزاهرة (١/ ٢٢٧)، خلاصة تذهيب التهذيب (٨١)، شذرات الذهب (١/ ١٢١).

(٢) المصدر السابق.

من علماء المسلمين في الصدر الأول.

قال عمرو بن دينار: «ما رأيت أحدا أعلم، بما اختلف فيه الناس من الحسن بن محمد، ما كان زُهرِيُّكم إلا غلامًا من غلمانه»[١].

ومع هذه المكانة العلمية الجليلة فقد كان جاريًا مجرى السلف في التمسك بالسنة والآثار داعيًا إليها، وفي الوقت نفسه كان من أشد الناس تحذيرًا من البدع وأهلها، ولما خرجت القدرية في زمنه حذَّر منهم وقال: «لا تجالسوا أهل القدر»[٢].

وقال أبو عبيدة: توفي سنة خمس وتسعين. وقال خليفة: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، سنةَ مائة، أو في التي قبلها[٣].

المبحث الثاني

المقصود بالإرجاء

المطلب الأول

تعريف الإرجاء

قال ابن فارس: «الراء والجيم والحرف المعتل أصلان متباينان، يدلّ

(١) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٦/ ٣٣٢).

(٢) أخرجه الفريابي في القدر رقم (٢٧٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة رقم (٨٤٧)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٨٢٩)، واللالكائي رقم (١٢٧٨).

(٣) طبقات خليفة (١/ ٥٩٩).

أحدهما على الأمل، والآخر... المهموز فإنه يدل على التأخير»[١].

فالإرجاء في اللغة يطلق على معنيين[٢]:

الأول: التأخير: يقال: أرجأت الأمر وأرجيته إرجاءً؛ إذا أخرته. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الشعراء: ٣٦]. أي: أمهله وأخره[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: ١٠٦].

وقرئ: «مُرْجَؤون»؛ أي: مؤخَّرون حتى يُنزِل الله فيهم ما يريد، ومنه سميت المرجئة[٤]، وفي حديث توبة كعب بن مالك: «وأرجأ رسول الله ﷺ أمرنا»[٥]؛ أي أخَّره[٦].

الثاني: الإرجاء بمعنى إعطاء الرجاء، أي: ضد اليأس وهو الأمل. قال تعالى: ﴿يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ٢١٨]. وقوله: ﴿وَتَرۡجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرۡجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، أي تأملون منه سبحانه ما لا يرجون[٧].

❁ الإرجاء اصطلاحًا:

أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الصلة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي،

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٤٩٤، ٤٩٥).
(٢) انظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٢٣، ١٢٤)، مقاييس اللغة (٢/ ٤٩٥)، تاج العروس (١/ ٢٤٠).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١٠/ ٣٤٢).
(٤) انظر: الصحاح (١/ ٥٢).
(٥) البخاري (ح٤٤١٨)، ومسلم(ح٢٧٦٩).
(٦) انظر: تاج العروس (١/ ٢٤٠).
(٧) انظر: روح المعاني (٥/ ١٥٧).

فقال: «قيل: إنه [أي المرجئة] من الرجاء، أي يجعلون الناس راجين، فهم مرجيه، لا مخيفة»(١).

وفي الاصطلاح كانت المرجئة في آخر القرن الأول تُطْلَق على فئتين، كما قال الإمام ابن عيينة:

١- قوم أرجأوا عليًّا وعثمان، فقد مضى أولئك.

٢- فأما المرجئة اليوم فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل(٢).

واستقرّ المعنى الاصطلاحي للمرجئة عند السلف على المعنى الثاني، وهو القول بأن: الإيمان هو التصديق أو التصديق والقول، أو الإيمان قول بلا عمل، «أي إخراج الأعمال من مسمى الإيمان»، وعليه فإن: من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان مطلقًا، من قال بهذه الأمور أو بعضها فهو مرجئ(٣).

ثم أطلق الإرجاء على أصناف أخرى، كالجهمية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكرَّامية القائلين بأن الإيمان هو قول اللسان فقط(٤).

إذن مصطلح الإرجاء كان يطلق ويراد به غيرُ معنىً عند السلف، ثم استقر على المعنى المقصود في مباحث الإيمان.

---

(١) جامع الرسائل، تحقيق محمد رشاد سالم (١/ ١١٢)، وانظر: الملل والنحل (١/ ١٣٩)، والمواعظ والاعتبار (٤/ ١٧٧).

(٢) انظر: تهذيب الآثار للطبري (٢/ ٦٥٩).

(٣) انظر: حلية الأولياء (٧/ ٢٩)، شرح السنة للبغوي (١/ ٤١)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٦٦٦، ١٣/ ٤١).

(٤) انظر: القدرية والمرجئة للدكتور ناصر العقل (ص٧٧).

المطلب الثاني

الإرجاء المنسوب إلى الحسن بن محمد بن الحنفية

المراد بالإرجاء المتقدم ذكره هو الذي ظهر على يد جماعة من فقهاء الكوفة، وقد عُرِفَ بهم، فسُمي: إرجاء الفقهاء، وسُمي أهله مرجئة الفقهاء، إذ الأمة لم تعرف قبل ظهوره كلامًا في الإيمان إلا على طريقة الخوارج والمعتزلة، وهو الغلو والإفراط في مفهوم الإيمان والإسلام حتى حكموا بالكفر على من هو داخل في دائرة الإسلام.

أما التساهل والتفريط في ذلك، وإخراج ركن من أركان الإيمان، وهو العمل، وفتح الباب لمقالات ضالة كفرية تنادي بتضييع الإيمان الذي جاءت به الشرائع، وجعله أماني، فلم يقع إلا على أيدي هذه الفئة من المرجئة.

وكان من أوائل رجال المرحلة الأولى للإرجاء الذين ارتبط بهم نشأة هذا النوع من الإرجاء: ذر بن عبد الله الهمذاني، وحماد بن أبي سليمان، وسالم الأفطس، وطلق بن حبيب، وإبراهيم النخعي[1].

ولكن حُكِيَ عن بعض السلف ما يفيد أن أول قائل بالإرجاء هو الحسن بن محمد بن الحنفية، ومن ذلك:

ما روي عن أيوب السختياني قال: "أنا أكبر من دين المرجئة، إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة من بني هاشم يقال له: الحسن"[2].

---

(1) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٣١١، ٧/ ٢٩٧).

(2) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٩٠٣) برقم (١٢٦٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ١٠٠٣) رقم (١٨٤٤).

وجاء عن الحسن أنه ندم على ما تكلم وكتب في الإرجاء، فقد جاء سائل وقال: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ فقال الحسن: "لو وددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب، أو أضع هذا الكتاب"(١).

فهذه الآثار عن السلف تدل على كتاب للحسن قال فيه بالإرجاء، ولكن ما هذا الإرجاء الذي تكلم به الحسن؟

وحقيقة هذا الإرجاء تنجلي من خلال النظر في سيرة الحسن، وفي كتابه الذي كتب وبيَّن فيه مقصوده بالإرجاء.

فقد جاء في سيرة الحسن أنه كان في حلقة، فتكلموا في علي وعثمان وطلحة والزبير، وأكثروا، والحسن ساكت، ثم تكلم، فقال: "قد سمعت مقالتكم، ولم أر شيئًا أمثل من أن يُرجأ عليٌّ وعثمان وطلحة والزبير، فلا يُتَولوا، ولا يُتَبرأ منهم". ثم قام، فما لبث أن كتب الرسالة التي ثبت فيها الإرجاء بعد ذلك(٢).

إذن ليس الإرجاء الذي كان يقول به الحسن هو إرجاء المرجئة في باب الإيمان.

وهذا نقل لبعض ما جاء في رسالة الحسن؛ لمعرفة حقيقة الإرجاء عنده، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر، ونرضى أن يُطاعا، ونسخط أن يُعصيا، ونعادي لهما من عاداهما، **ونرجي منهم** أهل الفرقة الأول، ونجاهد في أبي بكر وعمر الولاية، فإن أبا بكر وعمر لم تقتتل فيهما الأمة، ولم تختلف

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٤-٣٢٥) رقم (٦٦٥)، والخلال في السنة (٤/ ١٣٦-١٣٧) رقم (١٣٥٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٩٠٤) رقم (١٢٦٨).

(٢) انظر: تهذيب الكمال للحافظ المزي، تحقيق بشار عواد (٦/ ٣٢١).

فيهما، ولم يشك في أمرهما، **وإنما الإرجاء** ممن عاب الرجال ولم يشهده، ثم عاب علينا **الإرجاء** من الأمة....»[١].

وكما هو ظاهر من مضمون الكتاب أنه يبحث فيما جرى بين الصحابة بعد الفتنة بقتل عثمان رضوان الله عليهم أجمعين، والحسن هنا يكشف عن رأيه في ذلك، **وأنه يرجئ من دخل في الفتنة إلى الله.**

فهو إذن إرجاء متعلق بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإرجاء أمر المشتركين في الفتنة التي حدثت بعد خلافة الشيخين -أبي بكر وعمر- إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ لا الإرجاء المتعارف عليه، المتعلق بالإيمان وحقيقته.

وبهذا يتبين خبر كتاب الحسن، ويتضح مراده بالإرجاء، ولا يشكل على ما تقدم ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية من أن الحسن: «قد وضع كتابًا في الإرجاء، نقيض قول المعتزلة، ذكر هذا غير واحد من أهل العلم»[٢].

فإنه نقيض قول المعتزلة في الموقف فيما جرى بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فإن من المعلوم أن المعتزلة كان لهم موقف مخالف لأهل السنة فيما جرى بين علي وطلحة والزبير وعائشة، فقد أجازوا أن يكون كلا الفريقين: علي بن أبي طالب ومن معه، وطلحة والزبير ومن معهما، أجازوا أن يكون أحد الفريقين فسقة، أو أن يكون الجميع فسقة.

ومما هو مشهور عن واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وغيرهم من

---

(١) انظر نص الرسالة كاملًا (ص١١).

(٢) انظر: منهاج السنة (٨/ ٧).

المعتزلة: عدم قبول شهادة كلا الفريقين[١].

والمقصود أن ما وضعه الحسن بن محمد ابن الحنفية هو نقيض قول المعتزلة فيما يتعلق بالصحابة، ويزيد الأمر تأكيدًا أن جماعة من العلماء فسروا الإرجاء عند الحسن بهذا، ومن هؤلاء الذهبي، وابن كثير، وابن حجر.

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء ترجمته للحسن: «قلت: الإرجاء الذي تكلم به معناه: أنه يرجئ أمر عثمان وعلي إلى الله، يفعل فيهم ما يشاء،.....، وذلك أن الخوارج تولت الشيخين، وبرئت من عثمان وعلي، فعارضتهم السبئية، فتبرأت من أبي بكر وعمر وعثمان، وتولت عليًا وأفرطت فيه. وقالت المرجئة الأولى: نتولى الشيخين، ونرجئ عثمان وعليًا، فلا نتولاهما، ولا نتبرأ منهما»[٢].

وأما الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد نقل أن إرجاء الحسن هو: «التوقف في عثمان وعلي وطلحة والزبير، فلا يتولاهما، ولا يذمهم»[٣].

والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في معنى إرجاء الحسن: «المراد بالإرجاء الذي تكلم محمد بن الحسن فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور»، ثم ذكر جملة منه، ثم قال: «فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئًا أو مصيبًا، وكان يرى أنه يرجأ الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان، فلم يعرج عليه، فلا يلحقه بذلك عيب،

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٢٠)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣).
(٢) تاريخ الإسلام - حوادث ٨١-١٠٠، (ص٣٣٣).
(٣) البداية والنهاية (١٢/ ٥٥٥).

والله أعلم»[١].

ومن خلال هذه النقول يتضح أن قضية الإرجاء عند الحسن هي التوقف في الحكم لأحد الفريقين، فلا يتولاهما ولا يذمهما، وهذا لا علاقة له البتة بالإرجاء من حيث كونه نعتًا على المخالف في مسألة الإيمان، ومع هذا فإن الحسن ندم على ما رقمته يداه وتمنى الموت قبل كتابته - كما تقدم- والله المستعان.

المبحث الثالث

توثيق رسالة الإرجاء

هذه الرسالة ثابتة عن الحسن بن محمد بن الحنفية بلا شك؛ لأمرين:

١- أنه قد رواها الحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في كتابه الإيمان بالسند المتصل[٢].

٢- وذكرها جمع غفير من أهل العلم: كابن سعد في الطبقات، والخلال في السنة، وعبد الله بن أحمد في السنة، وابن بطة في الإبانة الكبرى، وابن تيمية، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر[٣].

والذي يظهر أنه كتبها قبل سنة (٨٣هـ)؛ وذلك لأن أباه توفي سنة (٨١هـ)،

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤١٤).

(٢) قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة، قال: حدثنا عبد الواحد بن أيمن، قال: كان الحسن بن محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، ثم ذكره. وقد طبع كتاب الإيمان للعدني بتحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، وقال في حكمه على سند هذا الأثر: متصل وهو حسن (ص١٤٩).

(٣) الطبقات (٥/ ٣٢٨)، الخلال (١٣٥٨)، السنة لعبد الله (٦٤٣)، والإبانة الكبرى (١٢٧٥)، التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٢٠).

وعابه على هذا الكتاب، وضربه بعصا حتى شج رأسه، قال ابن سعد: «وهو أول من تكلم في الإرجاء، ودخل عليه زادان، وميسرة فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء، فقال لزاذان: يا أبا عمر، لوددت أني كنت مت، ولم أكتبه»[١].

المبحث الرابع

نص رسالة الإرجاء

ساق العدني محمد بن يحيى بن أبي عمر في كتابه «كتاب الإيمان» بسنده المتصل «رسالة الإرجاء» فقال:

«كان الحسن بن محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس:

«أما بعد: فإنا نوصيكم بتقوى الله[٢]، ونحثكم على أمره، ونرضى لكم طاعته[٣]، ونسخط لكم معصيته، وإنَّ الله أنزل الكتاب بعلمه؛ فأحكمه وفصَّله وأعزَّه، وحفظه أن يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه[٤]، وضرب أمثاله، وبين

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٢٥٢).

(٢) الوصية بتقوى لله هي وصية الله للأولين والآخرين، وهي وصية رسول الله كما في حديث العرباض بن سارية.

(٣) الرضا: ضد السخط، القاموس (٤/ ٣٣٦)، والمراد هنا نحب لكم طاعته باتباع أمره واجتناب نهيه.

(٤) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: أي لا يتطرق إليه الباطل من جهة من الجهات، ولا مجال للطعن فيه، فليس للباطل إليه سبيل، لأنه منزل من رب العالمين. انظر تفسير القرطبي (١٥/ ٣٦٧) وابن كثير (٤/ ١٠٢).

وهذه الوصية العظيمة التي خرجت من مشكاة أهل البيت تدحض باطل كل من زعم من الروافض أن كتاب الله قد نالته أيدي التحريف، أو أنه حذفت منه آيات الوصية بولاية علي، أو نزعت منه الآيات التي فيها مثالب المهاجرين والأنصار، فهذا الحسن يرد على الرافضة =

عبره[١]، وجعله فرقانًا[٢] من الشر، ونورًا من الظلمة، وبصرًا من العمى، وهدى من الضلالة، ثم تمت النعمة، وأكملت العبادة[٣]، وحفظت الوصية، وجرت السنة، ومضت الموعظة، واعتقد الميثاق[٤]، واستوجبت الطاعة؛ فهو حبل الله المتين والعروة الوثقى لا انفصام لها، بها سبق الأولون، وبها أدرك الآخرون كتابًا تولى حكمه، وارتضاه لنفسه، وافترضه على عباده من حفظه بلغه ما سواه، ومن ضيعه لا يقبل منه غيره.

أما بعد: فإن الله تبارك وتعالى أنزل على محمد النبوة، وابتعثه بالرسالة، رحمةً للناس كافة، والناس حينئذ في ظلمة الجاهلية وضالتها، يعبدون أوثانها، ويستقسمون بأزلامها[٥]، عنها يأتمرون أمرهم، وبها يحلون حلالهم، ويحرمون حرامهم، دينهم بدعة، ودعوتهم فرية[٦].

بعث الله عَزَّوَجَلَّ بالحق محمدًا ﷺ رحمةً منه لكم، ومنةً منَّ بها عليكم،

=

ويلجمهم.

(١) العبر: جمع عبره: وهي كالموعظة مما يتعظ به الإنسان ويعمل به ويعتبر ليستدل به على غيره. النهاية لابن الأثير (٣/ ٦٢).

(٢) أي: فارق بين الحق والباطل والحلال والحرام. النهاية (٣/ ١٩٧).

(٣) أنعم الله على هذه الأمة بكمال الدين، وبهذا يسد الباب أمام كل مبتدع.

(٤) الميثاق الذي أخذه الله على بني آدم لما أخرجهم من ظهره أو هو الفطرة.

(٥) الأزلام: جمع زُلم. وهي: القداح التي كانت في الجاهلية عليها مكتوب الأمر والنهي، (افعل، ولا تفعل). كان الرجل منهم يضعها في وعاء له فإذا أراد سفرًا أو زواجًا أو أمرًا مهمًا. أدخل يده فأخرج منها زلمًا فإن خرج الأمر مضى لشأنه، وإن خرج النهي كف عنه ولم يفعله. النهاية (٢/ ١٣٠).

(٦) الفرية: الكذبة. النهاية (٣/ ١٩٨).

وبشركم وأنذركم، ذكر من كان قبلكم من الأمم، وقص في الكتاب قصة أمرهم كيف نصحت لهم رسلهم، وكيف كذبوهم وتولوا عنهم، وكيف كانت عقوبة الله إياهم، فوعظكم الله بنكال من قبلكم[١]، وأمركم أن تقتدوا بصالح فعالهم، فبلّغ محمد الرسالة، ونصح الأمة، وعمل بالطاعة، وجاهد العدو، فأعز الله به أمره، وأظهر به نوره، وتمت به كلمته، وانتجب[٢] له أقوامًا عرفوا حق الله واعترفوا به، وبذلوا له دماءهم وأموالهم، فيهم من هجر داره وعشيرته[٣] إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ومنهم آوى ونصر، فأسوا بأنفسهم وآسوا به[٤]، ولم يرغبوا بأنفسهم عن نفسه، فأيَّد الله بهم الدين، ودمغ[٥] الحق الباطل، وأبطلت دعوة الطواغيت، وكسرت الأزلام، وتركت عبادة الأوثان، وأجيب داعي الله، وظهر دين الله، وعرف الناس أمر الله عَزَّوَجَلَّ، واعترفوا بقضاء الله، وشهدوا بالحق، وقالوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وأدوا فرائض الله عَزَّوَجَلَّ، وأعقب الله نبيه محمدًا ﷺ ومن استجاب له؛ أجرًا ونصرًا ووعدًا وسلطانًا، ومكن لهم دينهم الذي ارتضى، وأبدلهم من بعد خوفهم أمنًا، فلما أحكم الله النهي عن معصيته، وخلصت الدعوة، وائتطى[٦] الإسلام لأهله؛ شرع الدين شرائعه، وفرض فرائضه، وأعلم الدين علامة يعلمهما

---

(١) نكال من قبلكم: النكال العقوبة التي تنكل عن الناس عن فعل ما جعلت له جزاءًا. النهاية (٤/ ١٨٧).

(٢) انتجب: اختار. القاموس (١/ ١٣٥).

(٣) العشيرة: واحد عشير: وهو القريب والصديق. القاموس (٢/ ٩٢).

(٤) المواساة: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق. النهاية (١/ ٣٢).

(٥) دمغ الحق الباطل: أي أهلكه: يقال دمغه يدمغه دمغًا إذا أصاب دماغه فقتله. النهاية (٢/ ٣١).

(٦) ائتطى: ومعناه: تهيأ له أهله ووافقهم وسهل عليهم. من قوله: ايتطى يأتطي، كايتلى يأتلي، بمعنى الموافقه والمساعفة. وهو من قول بني قيس. النهاية (٤/ ٢٣٢-٢٣٣).

أهل الإسلام، وحد الحدود، وحرم المشاعر[١]، وعلم المناسك[٢]، ومضت السنة، واستتاب المذنب، ودعا إلى الهجرة، وفتح باب التوبة، حجةً له، ونصيحةً لعباده، فالإسلام عند أهله عظيم شأنه، معروف سبيله، لحقوقه متفقدون، وله متعاهدون، يعرفونه ويعرفون به، بالاجتهاد بالنية والاقتصاد في السنة، لا يبطرهم[٣] عنه رخاء من الدنيا أصابهم، ولا يضيعونه لشدة بلاء نزل بهم، ذلك بأنهم جاءهم أمر الله أيقنت نفوسهم، واطمأنت به قلوبهم، يسيرون منه على أعلام نبيه، وسبل واضحة، حكم فرغ الله منه لا تلتبس به الأهواء، ولا تزيغ به القلوب، عهد عهده الله إلى عباده، وإنما كانت هذه الأمة كبعض الأمم التي مضت قبلها جاءها نذير منها، ودعاها بما يحييها، ونصح لها وجهد، وأدى الذي عليه من الحق؛ فاستجاب له مستجيبون، وكذب به مكذبون؛ فقاتل من كذبه بمن استجاب له حتى أحل حلال الله، وحرم حرامه، وعمل بطاعته ثم نزل بهذه الأمة موعود الله الذي وعد من وقوع الفتنة بفارق رجال عليه رجالًا، ويوالي رجال عليه رجالًا، فمن أراد أن يسائلنا عن أمرنا ورأينا فإنا قومٌ؛ الله ربنا والإسلام ديننا، والقرآن إمامنا، ومحمد نبينا، إليه نسند، ونضيف أمرنا إلى الله ورسوله ﷺ، ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر، ونرضى أن يُطاعا، ونسخط أن يُعصيا، ونعادي

---

(١) المشاعر: جمع مشعر: وهو موضع العبادة، ومنها الشعائر وهي المعالم التي ندب الله إليها، وأمر بالقيام عليها. النهاية (٢/ ٢٢٤).

(٢) المناسك: جمع منسك: بفتح السين وكسرها- وهو المتعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان، ثم سميت أمور الحج كلها مناسك، والمنسك المذبح، ونسك ينسك نسكًا إذا ذبح. والنسيكة الذبيحة. وجمعها نسك، والنسك أيضًا الطاعة والعبادة، وكل ما يتقرب به لله تعالى. النهاية (٤/ ١٤٩).

(٣) البطر: هو الطغيان. النهاية (١/ ٨٣).

لهما من عاداهما، ونرجي منهم أهل الفرقة الأول ونجاهد في أبي بكر وعمر الولاية فإن أبا بكر وعمر لم تقتتل فيهما الأمة ولم تختلف فيهما ولم يشك في أمرهما؛ وإنما الإرجاء ممن عاب الرجال ولم يشهده ثم عاب علينا الإرجاء[١] من الأمة، وقال متى كان الإرجاء كان على عهد موسى نبي الله، إذ قال له فرعون: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]، قال موسى وهو ينزل عليه الوحي حتى قال: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، فلم يعنف بمثل حجة موسى وممن نعادي فيهم شبيبة، متمنية ظهروا بكتاب الله، وأعلنوا الفرية على بني أمية، وعلى الله لا يفارقون الناس ببصر نافذ، ولا عقل بالغ في الإسلام، ينقمون المعصية على من عملها، ويعملون بها إذا ظهروا بها ينصرون فتنتها، وما يعرفون المخرج منها، اتخذوا أهل بيت من العرب إمامًا وقلدوهم دينهم، يتلون على حبهم ويفارقون على بغضهم، جفاة على القرآن أتباع الكهان، يرجون دولة تكون في بعث يكون قبل الساعة أو قبل قيام الساعة، حرفوا كتاب الله وارتشوا في الحكم وسعوا في الأرض فسادًا، والله لا يحب المفسدين، وفتحوا أبوابًا كان الله سدها، وسدوا أبوابًا كان الله فتحها، ومن خصومة هذه الشبيبة التي أدركنا أن يقولوا هدينا بوحي ضل عنه الناس وعلم خفي، ويزعمون أن نبي الله كتم تسعة أعشار القرآن، ولو كان نبي الله كاتمًا شيئًا مما أنزل الله لكتم شأن امرأة زيد: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقوله: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

فهذا أمرنا ورأينا، وندعو إلى الله من أجابنا، ونجيب إليه من دعانا، لا نألو

(١) سبق بيان معنى الإرجاء، والمقصود به في كلام الحسن.

فيه عن طاعة ربنا وأداء الحق الذي علينا، ونذكر به قومنا ومن سألنا من أئمتنا، فيستحلون بعده دماءنا أو يعرضوا دماءهم لنا فالناس مجموعون عند ربهم في موطن صدق ويوم يكون الحق لله، يبرأ فيه البائع من المبيوع، ويدعو الإنسان على نفسه بالثبور، فادخروا من صالح الحجج عند الله؛ فإنه من لا يكون يظفر بحجته في الدنيا لم يظفر بها في الآخرة، كتاب كتبته نصيحة لمن قبله وحجة على من تركه والسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين»[1].

۞ مضمون الرسالة:

بعد أن أوصى بالتزام كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ومراقبته باتباع أمره واجتناب نهييه، أكَّد لهم أن كتاب الله هو العروة الوثقى، حيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فمن أخذ به نجا، ومن حاد عنه هلك. فهو نور من الظلمة، وبصر من العمى، وهدى من الضلالة.

وذكَّرهم بما كانت عليه حالهم قبل مبعث رسوله، وإنزال كتابه، من الجهالة والضلالة وسوء الحال. وما صار إليه حالهم بعد ذلك من هدى وعلم واستقرار واطمئنان، وعز بعد ذلة، وجمع بعد فرقة، ونصر بعد هزيمة، وأخبرهم أنهم لا يزالون كذلك، وما حكَّموا كتاب الله والتزموا سنة رسوله.

ثم ذكَّرهم بما نزل في هذه الأمة من الفتن والفرقة، بسبب دسائس أعداء الإسلام، يشير بذلك إلى ما وقع من بعض المسلمين ضد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما تبع ذلك من قتال بين علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذكر مذهبه وموقفه فيما حدث بينهما،

---

(١) أخرجه العدني في كتاب الإيمان برقم (٨٠) وقال المحقق: سند الأثر متصل وهو حسن، ولم أر من أخرجه غير المصنف.

وهو إرجاء أمرهما إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فهو لا يستطيع تخطئة إحدى الطائفتين، لعدم اتضاح الحق في الأمر عنده.

وأكد موالاته للشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ لاتفاق الأمة على خلافتهما، واجتماع المسلمين عليهما. وأنه مذهبه عليه يحيى وعليه يموت، وإن استُحِل دمه، أو عرَّض نفسه للقتل.

وأشار إلى حركات الخوارج السبئية وغيرهم من أصحاب الأهواء، وخروجهم على خلفاء الأمة، وما نشأ عنها من فتنة وفرقة بين المسلمين، وعاب ما ادّعاه بعضهم من كتم النبي ﷺ لبعض أمور الدين واختصاص بعض رؤوسهم بالعلم به دون سائر المسلمين.

وبيّن أنه ﷺ قد بلغ أمته جميع ما أمره به ربه، وأنه لو كان كاتمًا شيئًا لكتم أمورًا خاصة أوضحها القرآن الكريم.

وأن ما دفعهم إلى ذلك هو مجرد الهوى، والطموح لأمور دنيوية. وخوَّف من الله، وذكر يوم الوقوف بين يدي الله، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، مؤكدًا أن النجاة من هذا الموقف الرهيب، تكون بطلب الحجة والبرهان في الدنيا، المتمثل ذلك في اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولزوم جماعة المسلمين، ومن لم يظفر بحجته في دنياه فلن يدركها في أخراه.

وهذا الكتاب في مجموعه يؤكد أن السعادة في الدنيا والفوز في الآخرة يكمن في التزام الكتاب والسنة ولزوم جماعة الأمة، وأنه لا إيمان بلا عمل، ولا عمل بغير التزام ذلك.

المبحث الخامس

المسائل العقدية التي تضمنتها رسالة الإرجاء

الرسالة تضمنت مسائل، وسأقتصر على ما هو متعلق أصالةً بموضوع الرسالة وسبب كتابتها، وهما مسألتان:

۞ المسألة الأولى: رجوع الحسن إلى ما أجمع عليه السلف، وهو الأمر بالكف عما شجر بين الصحابة:

«منهج أهل السنة والجماعة هو الإمساك عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم، وعدم الخوض فيه إلا بما هو لائق بمقامهم، والناظر في كتبهم يدرك حقيقة تلك العقيدة الصافية النقية في حق الصفوة المختارة من صحابة رسول الله»[١].

ومعنى ذلك: «عدم الخوض فيما وقع بينهم من تشاجر وخلاف على سبيل التوسع وتتبع التفصيلات، ونشر ذلك بين العامة، أو التعرض لهم بالتنقص لفئة والانتصار لأخرى»[٢].

قال الإمام الذهبي: «تقرر الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، ومازال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علماءنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامها لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة،

---

(١) العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط، للأستاذ الدكتور سليمان السحيمي (١/ ٣٦٧).

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٢/ ٧٤٠).

والترضي عنهم، وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العري عن الهوى، بشرط أن يستغفر لهم، كما أعلمنا الله تعالى حيث يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]»[١].

ثم إنه من المعلوم أن الإمساك عما شجر بين الصحابة من الأصول المجمع عليها عند أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا:

قال التابعي الجليل عمر بن عبد العزيز لما قيل له: ما تقول في أهل صفين؟ قال: «تلك دماء طهر الله يدي منها، فلا أحب أن أخضب لساني بها»...»[٢].

وسئل الحسن البصري عن قتال الصحابة فيما بينهم فقال: «قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغِبنَا، وعَلِموا وجهلنا، واجتمعوا فاتّبعنا، واختلفوا فوقَفنا»[٣].

قال الحارث المحاسبي عقب أثر الحسن البصري السابق: «فنحن نقول كما قال الحسن، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا، ونتبع ما اجتمعوا عليه، ونقف عند ما اختلفوا فيه ولا نبتدع رأيًا منا، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عَزَّوَجَلَّ، إذ كانوا غير متهمين في الدين، ونسأل الله التوفيق»[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢-٩٣).
(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ٣٩٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥/ ١٣٣).
(٣) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٣٢٢).
(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٣٢٢).

وقال الإمام أحمد بعد أن قيل له: ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ قال: «ما أقول فيهم إلا الحسنى، رحمهم الله أجمعين»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في عرضه لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة: «ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغيّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون»[٢].

وقال أيضًا: «كان من مذاهب أهل السنة: الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم، وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان، ومنه ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكون مغفورًا، فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضًا وذمًا، ويكون هو في ذلك مخطئًا، بل عاصيًا، فيضر نفسه، ومن خاض معه في ذلك، كما جرى لأكثر من تكلم في ذلك؛ فإنهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله؛ إما من ذم من لا يستحق الذم، وإما من مدح أمور لا تستحق المدح، ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف»[٣].

والحسن بن محمد ابن الحنفية كان قد ذهب إلى التوقف في أمر الفريقين وإرجاء أمرهما إلى الله، فلا يتولاهما ولا يتبرأ منهما، ثم رجع عن ذلك وتمسك

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص١٦٤)، والخلال في السنة (٢/ ٤٦٠) برقم (٧١٣).

(٢) العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٤-١٥٥).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٤٤٨).

بما أجمع عليه السلف وهو: ترك ما شجر بين الصحابة، فالسلف لما تركهما لما شجر بين الصحابة يتولون الجميع، وليس من طريقتهم التوقف في شأن فئة من الصحابة، لذا ندم على ما تكلم وكتب فقد جاء سائل وقال: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ فقال الحسن: لو وددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب، أو أضع هذا الكتاب(١).

فهو قد ندم وتمنى أنه مات ولم يكتب، ومع ذلك فإن رأيه الأول ليس هو رأي الخوارج ولا رأي الرافضة، فإنه ذكر في رسالته؛ ما نزل في هذه الأمة من الفتن والفرقة، وما وقع من بعض المسلمين ضد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وما تبع ذلك من قتال بين علي ومعاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وذكر مذهبه وموقفه فيما حدث بينهما، وهو إرجاء أمرهما إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فهو لا يستطيع تخطئة إحدى الطائفتين، لعدم اتضاح الحق في الأمر عنده.

فلم يطعن في أحد من الصحابة، ولا أنكر فضائلهم ومناقبهم، بل أكد موالاته للشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ لاتفاق الأمة على فلافتهما، واجتماع المسلمين عليهما، وأنه مذهبه عليه يحيى وعليه يموت، وإن استُحِل دمه، أو عرَّض نفسه للقتل.

ولكنه مع ذلك كله ندم ورجع، ورجوع الحسن بن محمد عن هذا الإرجاء يُصوب ما ذهبنا إليه من أن الأصل هو تولي المقتتلين في الفتنة والاستغفار لهم، ولعل الخوض في هذه المسألة هو الذي دفعه إلى الكتابة بذلك؛ مما حدا بأبيه إلى

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة ١/ ٣٢٤-٣٢٥ رقم ٦٦٥، والخلال في السنة ٤/ ١٣٦-١٣٧ رقم ١٣٥٨، وابن بطة في الإبانة الكبرى ٢/ ٩٠٤ رقم ١٢٦٨.

ضربه؛ ثم عودته وندمه، كما تقدم.

فآخر الأمرين في مذهب الحسن بن محمد هو: تولي جميع الصحابة، وترك ما شجر بينهم.

وبهذا يتبين الفرق بين قول الحسن وموقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة، فإن قول الحسن الأول هو التوقف في أمر المقتتلين فلا يتولاهما ولا يتبرأ منهما، كما تبين:

أما الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة فإنهم تركوا القتال فقط، ولكن لم يحصل منهم توقف في شأن أحد من الصحابة، بل كانوا يتولون الجميع.

وقبل الانتقال إلى المسألة الثانية أنبه على الفرق بين رأي الحسن في التوقف بين شأن المقتتلين ورأي بعض السلف في التوقف في المفاضلة بين عثمان وعلي، وحاصل ذلك:

أن الصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر، ثم عمر على عثمان، ثم عثمان على علي، رضي الله عنهم أجمعين، قال الإمام أحمد: "لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف أن عثمان أفضل من علي"[(١)].

ومضى اعتقاد أهل السنة والجماعة على ذلك، إلا ما كان من خلاف يسير في المفاضلة بين عثمان وعلي، أيهما أفضل؟ بعد أن أجمعوا على تقديم أبي بكر وعمر عليهما.

والعلماء يقررون أن الخلاف الذي وقع خلاف يسير، وما وقع إلا في

---

(١) السنة للخلال، ٣٩٢.

المفاضلة بينهما دون الخلافة، فإنهم مجمعون -بلا خلاف- على تقديم عثمان على علي في الخلافة، ثم إن ذلك الخلاف قد انقضى، واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان على علي، ورجع من قال بتقديم علي تقديم عثمان، كما قرر ذلك ابن عبد البَر وابن تيمية وابن حجر(١)، وحاصل ما كان عليه أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي، قبل انعقاد إجماعهم على تفضيل عثمان ثلاثة مذاهب:

الأول: تفضيل عثمان على علي، وكان مذهب الجمهور.

الثاني: تفضيل علي ثم عثمان، وكان قد ظهر في أهل الكوفة.

الثالث: التوقف عن المفاضلة بينهما، وكان قد ظهر في أهل المدينة.

والمقصود هو التفريق بين من توقف في المفاضلة، كما هو مروي عن الإمام مالك وغيره من أهل المدينة(٢)، ورأي الحسن بن محمد، فإن الحسن قد توقف في التولي والتبري، وأما ما روي عن الإمام مالك في إحدى الروايتين هو التوقف في المفاضلة مع تولي الجميع.

ثم إنه يبدو أن توقف الإمام مالك في المفاضلة هو سد الذريع، وسد الباب أمام كل من يريد النيل من الصحابة، وقد قال عبد الله بن أبي حسان -تلميذ مالك- لما سئل عن التفاضل بين خيار الصحابة؟ فرفع يده وضرب السائل

(١) الاستيعاب، ٣/ ٥٤، العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى، ٣/ ١٥٣، فتح الباري، ٣/ ٣٤، وانظر مباحث المفاضلة في العقيدة للدكتور محمد بن عبدالرحمن أبو يوسف الشظيفي، (ص٢٥٢ وما بعدها).

(٢) المدونة، ٦/ ٤٥١.

وقال: "ليس هذا دين قريش ولا دين العرب، هذا دين أهل قم"[١].

وهو يدرك تفاضل الصحابة على الحقيقة، ولكنه يعلم ما يراد من فتح هذا الباب؛ فيكون مدخلًا لتنقص المفضول والغلو بالفاضل، والتدرج في التماس أسباب النقص في المفضول، ثم يستدرجهم الشيطان للدخول في أبواب النقائص وثلب الصحابة وعيبهم، والمقصود تحقيق الفرق بين من توقف في المفاضلة بين عثمان وعلي، ورأي الحسن بن محمد.

۞ المسألة الثانية: إبطال القول بأن المرجئة المبتدعة هم امتدادٌ للصحابة الذين اعتزلوا الفتنة[٢]:

تقدم ذكر المقصود بالإرجاء لغةً واصطلاحًا، كما ذكرنا المقصود بالإرجاء المنسوب للحسن بن محمد، وأن مما اتفق عليه المرجئة: إخراج العمل من مسمى الإيمان، والتساهل في باب العمل وارتباطه بالإيمان.

وكل من عرف سيرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يعلم يقينًا شأن العمل عندهم، فلقد كان ارتباط الإيمان بالعمل أساسًا في حياة الصحابة وسيرتهم، ولم يكونوا يفرقون بينهما، ولكن عندما برزت فرق الابتداع من المرجئة والجهمية وخاضت بأهوائها حصلت تلك المقالات.

وفي بيان موقف الصحابة من الإرجاء ومخالفة المرجئة لهم قال شيخ

---

(١) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر عبدالله المالكي، تحقيق بشير البكوش ١/ ٢٨٧.

(٢) هذه المسألة رأيت من المناسب ذكرها في هذا الموطن دفاعًا عن الصحابة، ولأن المخالفين ألصقوا هذه التهمة بالصحابة الذين اعتزلوا الفتنة.

الإسلام ابن تيمية: "وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة **وأقوال الصحابة** والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع"[١].

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان"[٢].

ولكن مما يفاجئنا عند حديثنا عن المرجئة ونشأة فرقها هو مزاعم فرق الابتداع، ومن تابعهم من المعاصرين، الذين حاولوا إلصاق هذه البدعة الضالة بالصحابة الكرام، الذين اعتزلوا أحداث الفتنة الأولى، وقالوا: إن هؤلاء الصحابة الأبرار هم نواة المرجئة المبتدعة، فيما بعد، وهذا الباطل لا تؤيده المواقف المأثورة عن هؤلاء الصحابة الكرام، ولكن هذه المزاعم الباطلة هي من التضليل الذي مارسته فرق الابتداع، ومناصروها، قديمًا وحديثًا؛ وذلك لترويج مبتدعاتهما الضالة، أو للطعن في الصحابة الأبرار؛ كما قال علماء الرافضة، ومن تابعهم.

حيث يزعم القمي، والنوبختي، فيقولان: «فلما قتل علي التقت الفرقة التي كانت معه، والفرقة التي كانت مع طلحة، والزبير، وعائشة، فصارت فرقة واحدة مع معاوية بن أبي سفيان، إلا القليل من شيعته، ومن قال بإمامته بعد النبي ﷺ، وهم السواد الأعظم (أعني الذين التقوا مع معاوية)، فسُمُّوا جميعًا: (المرجئة)؛ لأنهم تولوا المختلفين جميعًا، وزعموا أن أهل القبلة كلهم مؤمنون بإقرارهم

---

(١) كتاب الإيمان لابن تيمية بتحقيق وتعليق الشيخ الألباني، ص١١٣- ١١٤.

(٢) شرح السنة للبغوي ١ / ٣٨، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناءوط.

الظاهر بالإيمان، ورجوا لهم جميعًا المغفرة»[١].

و قال الرازي الإسماعيلي: «والمرجئة هو لقب قد لزم كل من فضَّل أبا بكر وعمر على علي بن أبي طالب»[٢].

و من المعاصرين؛ أحمد أمين حيث يقول: «أما المرجئة، فكانت حزبًا سياسيًا محايدًا، و(نواة) هذه الطائفة كانت بين الصحابة في الصدر الأول؛ فإننا نرى جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ امتنعوا أن يدخلوا النزاع الذي كان في آخر عهد عثمان؛ مثل أبي بكرة، وعبد الله بن عمر، وعمران بن حصين، وهذه النزعة في عدم الدخول في الحروب بين المسلمين بعضهم وبعض، هي الأساس الذي بُني عليه مذهب الإرجاء»[٣].

ويذهب الدكتور حسين عطوان المذهب نفسه؛ فيقول: «وفي أخبار نفر من الصحابة -رضوان الله عليهم- أنهم كانوا أول من مال إلى اعتزال الفتن، وقالوا (بالإرجاء)، وقد أيدوا مواقفهم بأحاديث كثيرة سمعوها من سول الله ﷺ»[٤].

ولاشك أن هذه الدعوى عارية عن بينة ودليل، لاسيما إذا استحضرنا ما تقدم من كلام أهل العلم في حقيقة المقصود بالإرجاء وترك ما شجر بين الصحابة.

ثم إن هذه المواقف المأثورة عن الصحابة الممتنعين عن القتال في الفتنة، لم

---

(١) المقالات والفرق للقمي (ص٥)، وفرق الشيعة للنوبختي (ص٦).
(٢) كتاب «الزينة» للرازي، تحقيق د. عبد السلام السامرائي (ص٢٦٤).
(٣) فجر الإسلام (ص٢٣٣).
(٤) الفرق الإسلامية في بلاد الشام (ص١٥) ط١، ١٤٠٦، دار الجيل.

نعثر فيها -لا من قريب، ولا من بعيد- على أي إشارة للإرجاء؛ فلم ترد هذه العبارة على ألسنتهم بأي معنى من المعاني الصحيحة، أو المبتدعة، فلم يقل أحد منهم بما قال به الحسن بن محمد، فضلًا عن أن يكون فيهم من تقلَّد مقالة من مقالات المرجئة الجهمية، بل كان همهم الأول والأخير هو حقن دماء المسلمين، والحفاظ على وحدتهم، وصفاء عقيدتهم، وقد أثبتت هذه الفتن والأحداث الجسيمة مدى صلابة الصحابة في الحق، واستقامتهم عليه، وفي هذا يقول ابن تيمية: «ولهذا لم يطمع الشيطان أن ينال منهم من الإضلال والإغواء، ما ناله ممن بعدهم، ولم يكن فسهم أحد من أهل البدع المشهورة؛ كالخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجهمية، بل كل هؤلاء إنما حدثوا فيمن بعدهم»(١).

فهذه براءة عامة لهم -رضوان الله عليهم- من كل قول مبتدع في العقيدة، يخالف ما اعتقدوه في حياة الرسول ﷺ، فلم يتبرأ أحدُ منهم من الآخر، ولم يشك أحدٌ منهم في إيمان إخوانه الذين دخلوا الفتنة، أو لم يدخلوها، بل كانوا يدعون لإخوانهم بالرحمة، والمغفرة، فالصحابة الذين اعتزلوا الفتنة؛ يعتمدون على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة من النبي ﷺ، وبعضها أوامر عينية في حق المخاطبين بها، وهذا الأصل هو: ترك القتال في الفتنة.

وإن من كمال فقه الصحابة -رضوان الله عليهم- التفريق بين صحة إمامة علي، ووجوب القتال معه.

ويحلل ابن حجر مواقف الصحابة المشتركين في الفتنة، والمعتزلين عنها؛

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨٩).

فيقول: «واحتج به من لم يقاتل في الفتنة، وهو حديث: (إذا تواجه المسلمان بسيفهما فكلاهما في من أهل النار)[(١)]، وهم كل من ترك القتال مع علي في حروبه؛ كسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأبي بكرة، وغيرهم، وقالوا: يجب الكف، حتى لو أراد أحد قتله، لم يدفعه عن نفسه، ومنهم من قال: لا يدخل في الفتنة، فإن أراد قتله، دفع عن نفسه، وذهب جمهور الصحابة، والتابعين، إلى وجوب نصر الحق، وقتال الباغين، وجملة هذه الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعُف عن القتال، أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق، واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عرف المحق منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله عن المخطئ في الاجتهاد»[(٢)].

ويصحح ابن حجر مواقف جميع الصحابة؛ فيقول: «والحق حمل عمل كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد؛ فمن لابس القتال اتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الفئة الباغية، وكانت له قدرة على ذلك، ومن قعد لم يتضح له أي الفئتين هي الباغية، وإذا لم يكن له قدرة القتال، وقد وقع لخزيمة بن ثابت أنه كان مع علي، وكان مع ذلك لا يقاتل، فلما قُتِل عمار، قاتل حينئذ، وحدَّث بحديث: (يقتل عمارًا الفئة الباغية)»[(٣)].

وقد ذهب ميمون بن مهران إلى أن القول بأن الصحابة الممتنعين عن الدخول في الفتنة هم الجمهرة الغالبة، وقال: إنهم الجماعة، وكان موقفهم تولي

(١) البخاري (ح٧٠٨٣).
(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٤).
(٣) فتح الباري (١٣/ ٤٢).

إخوانهم الذين لابسوا أحداث الفتنة؛ حيث قال: «وأما من لزم الجماعة، فمنهم سعد بن أبي وقاص، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد وحبيب بن مسلمة الفهري، وصهيب بن سنان، ومحمد بن مسلمة، في أكثر من (عشرة آلاف) من أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين لهم بإحسان، قالوا جميعًا: نتولى عثمان، وعليًا، ولا نتبرأ منهما، ونشهد عليهما، وعلى شيعتهما بالإيمان، ونرجو لهم، ونخاف عليهم، وعندما دعت الخوارج سعد بن أبي وقاص للخروج معهم أتى، وقال: لا، إلا أن تعطوني سيفًا له عينان بصيرتان، ولسان ينطق بالكافر؛ فأقتله، وبالمؤمن؛ فأكف عنه، وضرب لهم سعد مثلًا؛ فقال: مثلنا ومثلكم كمثل قوم على محجة (أي: البيضاء الواضحة)، فبينما هم كذلك يسيرون، هاجت ريح عجاجة؛ فضلوا الطريق، والتبس عليهم؛ فقال بعضهم: الطريق ذات اليمين، فأخذوا فيه؛ فتاهوا، وضلوا، وقال الآخرون: كنا على الطريق، حيث هاجت الريح، فنُنَيِّخ؛ فأناخوا، وأصبحوا، وذهبت الريح، وتبين الطريق، فهؤلاء هم الجماعة، قالوا: نلزم ما فارقنا عليه رسول الله ﷺ، حتى نلقاه، ولا ندخل في شيء من الفتن حتى نلقاه، فصارت الجماعة، والفئة التي تدعى: فئة الإسلام، حتى أذهب الله الفرقة، وجمع الألفة، فدخلوا الجماعة، ولزموا الطاعة، وانقادوا لها»(١).

وقال محمد ابن سيرين: "هاجت الفتنة، وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين"، قال ابن تيمية: «وهذا الإسناد أصح إسناد على وجه الأرض، قال الشعبي: ولم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله ﷺ غير علي، وعمار، وطلحة، والزبير، فإن جاؤوا بخامس

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٩/ ٤٩٦).

فأنا كذاب، وما حضرها من أهل بدر إلا خزيمة بن ثابت، وقال بكير بن الأشج: أما إن رجالًا من أهل بدر لزموا بيوتهم، بعد قتل عثمان، فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم»[١].

فتقرر بهذا أن الجمهرة الغالبة من الصحابة، الذين اعتزلوا الفتنة؛ إنما كان موقفهم هو المعتقد الحق، الذي فارقوا رسول الله ﷺ، وهم عليه، ولم يؤثر عنهم أي موقف مخالف لعقيدة هذه الأمة، ولم يؤثر عنهم القول بالإرجاء لفظًا، ولا معنىً، وإنما تولوا إخوانهم، وسألوا الله لهم المغفرة، والرضوان؛ ومن هذا المنطلق، فإنه لا حجة لقول من زعم أن المرجئة المبتدعة هم امتداد لرأي الصحابة الممتنعين عن الدخول في الفتنة، ومن هنا تبين سقوط هذه الدعوى، وعدم حجتها؛ وهي الدعوى التي روجت لها فرق الابتداع قديمًا، وأثارها المستشرقون حديثًا.



(١) منهاج السنة (٦/ ٢٣٦-٢٣٧).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وفي الختام ألخص ما توصلت إليه من نتائج مع ذكر بعض المقترحات:

١- الحسن بن محمد هو حفيد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وهو من أعيان التابعين.

٢- ليس الإرجاء المنسوب إلى الحسن بن محمد هو الإرجاء التي قالت به الجهمية، وإنما كان رأيه الذي ذهب إليه هو التوقف في أمر المقتتلين فلا يتولاهما ولا يتبرأ منهما.

٣- ثبوت رجوع الحسن عن مذهبه في الإرجاء، وندمه على كتابته.

٤- من الأصول المجمع عليها عند السلف سلامة صدورهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، وترك ما شجر بين الصحابة.

٥- الفرق بين رأي الحسن بن محمد الأول وبين الصحابة المعتزلين للفتنة، فالمعتزلين للفتنة لم ينازعوا في إمامة علي رضي الله عنه، ولم يتوقفوا في شأن أحد من الصحابة، بل كانوا يتولون الجميع.

٦- سلامة الصحابة من بدعة الإرجاء؛ بل من جميع مقالات أهل الأهواء، وإبطال دعوى المستشرقين ومن قلدهم من المعاصرين.

وأما المقترحات: فأقترح على الباحثين البحث في هذه المواضيع:

١- موقف الحسن بن محمد من الخوارج والرافضة والمرجئة من خلال سيرته ورسالته في الإرجاء.

٢- شرح "رسالة الإرجاء" ودراسة جميع ما تضمنته من مسائل على وجه التفصيل، سواء ما كان متعلق بالإرجاء أو غيره.

٣- دراسة مواقف أعيان التابعين من أهل البيت من الصحابة ومن الفرق.

٤- حصر الآثار المروية عن التابعين من أهل البيت في العقيدة ودراستها.



فهرس المصادر والمراجع

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (كتاب القدر)، أبو عبد الله عبيد بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق ودراسة: د.عثمان بن عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢- الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣- أصول السنة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تخريج فريح بن صالح البهلال، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦- بيان تلبيس الجهمية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، حققه مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد

بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر بن عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط، تحقيق: د.أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٨م، دار طيبة، الرياض.

١٠- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة الغمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢-تهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن حجر بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الفكر، بيروت.

١٣- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية.

١٤- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق وتخريج: عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، دار الحسن للنشر والتوزيع، الأردن.

١٥- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق:

د.عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٦- السنة، أبو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تخريج محمد بن ناصر الدين الألباني، وسماه بـ(ظلال الجنة في تخريج السنة)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٧- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بـ(ابن ماجه)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، دار الحديث، القاهرة.

١٨- سنن النسائي (المجتبى) وبحاشيته شرح السيوطي والسندي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: مكتب التحقيق: التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٩- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحيقي: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٢٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٢١- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٢- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ١٤٠١هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٣- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، عناية: أبي

قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، راجعه قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٥- فجر الإسلام، أحمد أمين، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٦- فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، مطبعة الدولة، استانبول.

٢٧- الفرق الإسلامية في بلاد الشام، د.حسين عطوان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الجيل.

٢٨- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩- كتاب الزينة في الكلمات العربية والإسلامية، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: ٣٢٢)، تحقيق: د.عبد السلام السامرائي.

٣٠- كتاب طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، بغداد.

٣١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٢- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٣٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه، شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م إلى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٤- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٧م.

٣٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.



فهرس الموضوعات